

العدل بين الزوجات

وإذا كان عنده زوجتان وجب عليه العدل، والتسوية بينهما، وحرم عليه إضرار إحداهما؛ ولذلك قال الله تعالى: { فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } . العدل: هو التسوية بينهن في القسم، وفي النفقة، وفي المبيت. يعني: في الأشياء التي يقدر عليها. فإذا مال مع إحداهن، وأثرها -مثلا- بمبيت، أو أثرها بنفقة، أو زادها على غيرها؛ فإن ذلك حرام، ويعتبر قد أضر بها -يعني- قد ضارها، والله تعالى يقول: { وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا } ويقول تعالى: { وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا } . كان أهل الجاهلية إذا مات الرجل فإن ولده يستولي على زوجته التي ليست أمه، ويمنعها من أن تتزوج، فإما أن ينكحها، وإما أن يعضلها حتى تفتدي، حرم الله تعالى ذلك، فقال تعالى: { لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ يَفَاجِئَةً مُبِينَةً } فنهى عن إضرارهن، وعن عضلهن. فهذا من حقوق الزوجات على أزواجهن أن يعاشروهن بالمعروف، وألا يمسكوهن ضرار، وألا يضار الرجل امرأته، ولا تضار المرأة زوجها.